

الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية

علال بن عيسى : أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة البليدة 2

ملخص

يندرج هذا الموضوع في إطار علم الاجتماع الاقتصادي والذي نطرح من خلاله العلاقة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات الهيكلية والسياسية التي تعرفها الساحة الدولية والجزائرية في نفس الوقت .

سنحاول أن تكون لنا مقارنة مقارنة حول التوجهات والآفاق للجامعة الجزائرية مع نظيرتها في العالم على غرار ألمانيا ، فرنسا ، روسيا وأمريكا فإن كانت الجامعة الألمانية ترى أن هدف الجامعة هو خدمة العلم والمعرفة والجامعة الفرنسية هو خدمة البعد النابليوني في أبعاده الإقليمية والدولية والجامعة الروسية هي الاستجابة للحاجات الأساسية التي يحتاجها المجتمع والجامعة الأمريكية هي خدمة السوق والتي تخضع بدورها إلى المنافسة والفعالية ، فإن الجامعة الجزائرية هي مزيج بين هذه التوجهات والأفكار الذي يتجلى واضحا في الخطابات الرسمية والتوجيهات والتعليمات التطبيقية وهي بإيجاز أن الجامعة الجزائرية تسعى إلى الاستجابة إلى متطلبات الجامعة من إدارات وكفاءات في شتى الميادين الاقتصادية والخدماتية هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى إلى خدمة البحث العلمي ومواكبة التطور التكنولوجي.

فالجامعة إذن هي المصدر الأساسي لعنصر العمل المتميز ذو التأهيل العالي والكفاءة والقدرة على التطور والابتكار وبالتالي فإن طبيعة الجامعة حسب التوجيهات والآفاق هي تبضيع الأفكار والمعارف وهذا خدمة للمشروع التنموي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه.

ستكون لنا مقارنة مقارنة بين ما كانت عليه الجامعة بعد الاستقلال وما أصبحت عليه اليوم في ظل محيط اقتصادي تنافسي لا يعترف إلا بالنجاعة والفعالية الاقتصادية والعقلانية في التسيير .

Abstract

This subject occurs in the case of the economical sociology that we propose ; through it; the relation between the Algerian university with the economical and sociological environment under the structural and political changes seen by the Algerian field as well as the international one .

The university is the principal source for better work force ; with extra power , development and innovation .

So , the different fields, prospects given by the university are used for enriching knowledge's , thoughts .All that exists for the favor of the developing plan (project) that Algeria working to achieve it.

We are attempting to make a comparison between the Algerian universities ' approaches aims and prospects and its pioneers such as Germany, France, Russia and U.S.A ,while the german university regards that the university's objective is looking for knowledge and science ,the French university considers it to be serving the national and regional spirit, contrary to the Russian university which sees the main aim of the university is to fulfill the essential needs of the society, however; the american one sees that the university's objective is serving markets which are subject to competition and development, unlike the Algerian university's objective which is a mixture of the previous ideas and prospects , something that is clear in the official speeches , recommendations and practical instructions.

In brief , the Algerian university aims to serve the society's needs , serve the scientific researches and seeks to adapt the technological development .

We will make a comparison between university after independence and what it becomes nowadays. within a competitive economical surroundings; with success and efficiency in propulsion.

مقدمة

يتسم العصر الذي نعيش فيه بالتغيرات السريعة بفعل انتشار وتدفق المعرفة العلمية والتقنية ونموها المتزايد ، ولعل أبرز سمات هذا العصر التطور الكبير في وسائل الإنتاج وأساليبه والتغير السريع في مستوى المهارة لأداء الأعمال المختلفة ، الأمر الذي يتطلب توافر القوى البشرية المؤهلة لأداء هذه الأعمال المختلفة بالمستوى المطلوب، وحتى تؤدي المؤسسات الإنتاجية والخدماتية المهام المنوطة بها بكفاية وفعالية تتسجم ومتطلبات العصر، فإنه لا بد من تطوير مهارات العاملين فيها وتنميتها باستمرار .

لقد فرضت هذه التغيرات على الجامعة مهاماً جديدة في مجال إعداد القوى العاملة والمؤهلة وفقاً لحاجات المجتمع المتطورة ، والجامعة بصفتها نظاماً اجتماعياً

مفتوحا، من أهم سماته التفاعل مع البيئة المحيطة به، فهو لا يتأثر بها فحسب بل يؤثر فيها، باتت هي المسؤول عن توفير هذه المتطلبات التي يحتاجها المجتمع، فالجامعة اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع، فمن البيئة والمجتمع تشتق الجامعة قيمتها وأهدافها ومواردها ومعلوماتها وإلى البيئة والمجتمع تعاد هذه القيم والأهداف والموارد والمعلومات في شكل انجازات علمية وخدمات بحثية أو قوى عاملة مؤهلة ومدرّبة من هذه الأهمية حضيت الجامعة بالقيمة الثابتة في صيرورة الدول، ذلك أن البناء السليم للمجتمع يبدأ من التعليم عامة والجامعة خاصة، فهي تعتبر المختبر الحقيقي لتوليد المعرفة فضلا عن رعايتها وتنميتها وتعميمها لخدمة التنمية الحقيقية للمجتمع.

إلا أن الساحة الدولية أفرزت الكثير من المتغيرات المتسارعة والتي كان لها أثرا مباشرا على كيفية التعامل مع العنصر البشري من حيث التعاطي معه على أساس كونه رأس مال بشري باعتباره أصبح يمثل أحد عناصر التنمية ويمثل ميزة من المزايا التنافسية إذا ما حضى بالعناية والتدريب والتوجيه اللازم، وعلى اعتبار الجامعة المصدر الأساسي لعنصر العمل المتميز ذو التأهيل العالي والكفاءة والقدرة على التطوير والابتكار وجب الربط بين هذه الأخيرة وبين المحيط الذي يستقبل خريجها لتوظيفها في ميادينها المناسبة، هذا نظريا، أما موضوعيا فسنضطر إلى طرح السؤال التالي : ما هو موقع الجامعة الجزائرية مع خريجها إزاء هذه التغيرات السريعة والمختلفة ؟

رسالة الجامعة

الجامعة في رسالتها الأصلية مستودع للمعرفة والخبرة ... هي منتجة لها وناقلة وموزعة لمحتوياتها، وهي مطورة ومجددة لرصيدها، وموظفة لثمراتها فيما ينفع الناس. كما أن الجامعة في تحولاتها وتصاريفها السائدة التي تولدت من تراكم تاريخي في الفكر والتقاليد - تجسد في وقائع مؤسسة من قوانين وممارسات - تمثل حاضنة للمستقبل بمختلف احتمالاته وتطلب التطوير نحو كيان أكبر وأكثر فاعلية¹ وبين ما ينبغي أن يتحقق والواقع المتحقق في رسالة الجامعة بون شاسع ومساحات تتفاوت اتساعا بين الحين والآخر، في ضوء ما تعايشه وتتفاعل مع متغيرات وأحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

فالجامعة وإن وصلت مهمتها في تخريج آلاف من المؤهلين للعمل في أجهزة الدولة والقطاع الخاص، وفي الأعمال المهنية ... وقدمت زادا ضخما من البحوث والكتب التي لا تزال بعضها مراجع علمية رصينة ومصادر للتثقيف والتثقيف ... إلا أن من الحصاد لم يكن دائما في المستوى المتوقع من الجامعة.²

وعليه .. فقد دأبت البحوث الجامعية واتجهت لاكتشاف العوامل والقوى والتيارات الداخلية والخارجية التي تشكل دورها القيادي في صنع الأحداث والتأثير في توجهات القرار والمسار الوطني . وعليه أيضا اتجهت البحوث الجامعية في استقصاء ما ترسب في أحوال المؤسسة الراهنة من مخلفات الماضي في أبعاد الحاضر استشرافا بالمستقبل.³

وعليه يتبين لنا أن اليوم قد أصبح من المطلوب أن تواكب الجامعة كغيرها من المؤسسات الأخرى حركية التغيير وإلا تكون طرفا مساهما في اغترابها وانطوائها على نفسها.

كما أن وظيفتها اليوم هي تبضيع الأفكار والمعارف وهذا خدمة للمشروع التنموي الذي تسعى الدولة الجزائرية كغيرها من الدول الأخرى الوصول إليه.

المفاهيم العامة للجامعة

يتفق المختصون أن الجامعة عرفت تعايشا لمفهومين أساسيين عبر الفترات التاريخية التي مرت بها :

1- الجامعة من أجل العلم والمعرفة

يرى أصحاب هذا الاتجاه⁴ أن الجامعة ليست لا في خدمت الأفراد الذين ينتمون إليها ولا إلى المجتمع الذين يعيشون فيه وإنما هي ببساطة في خدمة البحث عن الحقيقة.

إن البحث الحقيقي والمهم هو ذلك البحث الذي يلعب دورا مهما وأساسيا في خدمة وتنمية المعرفة ، حتى ولو كان التقدم العلمي في صالح الجامعيين والطلبة وبالتالي المجتمع الذي يستفيد من نتائج وآثار البحث العلمي ، فهذا يبقى محصورا في الاهتمامات الثانوية، لأن النشاطات الجامعية المختلفة تصب مجمل انشغالاتها في إنتاج المعرفة والبحث عن الحقيقة.⁵

2- الجامعة في خدمة المجتمع

يأخذ هذا المفهوم شكلين أساسيين ، فهي من جهة منظمة من طرف المجتمع السياسي ومن جهة أخرى هي في خدمة النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع .

1.2- الجامعة المنظمة من طرف المجتمع السياسي

* لقد كانت الجامعات الفرنسية في الفترة النابليونية وحتى بعد النابليونية من هذا النوع، لقد كانت تقوم بتكوين رجالا يدافعون ويضمنون استمرارية المجد الملكي النابليوني وسعادة الأولاد وراحة أرباب العائلات، ولعب الدين دورا مهما و كبيرا في ترسيخ هذا المفهوم وذلك من خلال المكانة التي كان يحتلها ضمن البرامج التي كانت تدرس في الكليات والمدارس العليا لنظام القيم والذي استمر حتى بعد الثورة الفرنسية.⁶

* نفس النوع عرفته جامعات أوروبا الشرقية الاشتراكية قبل سقوط جدار برلين سنة 1988 التي كانت تتبنى الأطروحات الماركسية اللينينية وتعمل على ترسيخ إيديولوجيات هذه الأطروحات في مجتمعاتها ولما لا تصديرها إلى الدول التي كانت تعتبرها حليفة وصديقة لها .

* كما أننا نلمس نفس الاتجاه في بعض الجامعات الأمريكية كجامعة هارفارد التي تعمل على إعادة إنتاج النخبة السياسية التي تتبنى التفوق السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة وتعمل جاهدة بكل الوسائل والأساليب الفكرية والأطروحات النظرية التي ترسخ حتمية هذه السيطرة وهذا التفوق .

2.2- الجامعة في خدمة النمو والتقدم الاقتصادي

في هذا الاتجاه يعتبر الإنسان اجتماعيا قبل أن يكون جزء مستقلا ، فهو بمعرفته وقدرته الفكرية والنظرية والعلمية مطالب بالقيام بوظيفته كإنسان اجتماعي ليصبح في النهاية أمام حتمية الرؤية الوظيفية للمجتمع ، فالجامعة تتعاون مع المجتمع من أجل تنميته وتقدمه والحفاظ على ثقافته وتقاليده .

إذن كل ما يدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يعتبر من وظائف الجامعة والبحوث العلمية التي تنتجها الجامعة هي في الحقيقة وفي نهاية الأمر تصب في اتجاه واحد ألا وهو خدمة المجتمع بمختلف نشاطاته الزراعية ، الصناعية والخدماتية ليصبح البحث حول المعرفة والحقيقة أمرا ثانويا أي عكس الاتجاه المهبولدي الذي يرى أن الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية أمورا ثانوية .

فالجامعة تقوم بتحضير وتكوين الإطارات في تخصصات متعددة وميادين مختلفة بدون المراعاة والاهتمام بالجانب المعرفي كأولوية الأولويات وبهذا فإن البحث عن الحقيقة والمعرفة لم يعد من الاهتمامات الأولى للجامعة فالشهادات التي تمنحها الجامعة لخريجها تؤهلهم للقيام بوظائف ومناصب عالية أو متوسطة تتماشى والمتطلبات الاجتماعية واحتياجات سوق العمل .

الجامعة إذن هي مؤسسة إنتاجية اقتصادية وتصبح مشاركة كل المكونات البشرية (كلية ، أساتذة ، إدارة) ممكنة في تسيير الجامعة ، بل ومرغوبة لأنها المعنية بالدرجة الأولى ، فإستمراريتها وبقائها مرهون بتوافقها المحيطي ، ونصبح المعادلة البائع (الجامعة) والمشتري (المجتمع) حتمية ترابطية وتناسقية وواقعية ، فالجامعة لا يمكن أن تستمر بدون محيط يهتم بها ولا يمكن أن يستغني عنها .

هذا المفهوم الوظيفي يأخذ جذوره من الجامعة الأمريكية التي ترى نفسها بمثابة مؤسسة لصناعة المعرفة، فالجامعة هي مؤسسات تجارية، مؤسسات مالية تنافسية فيما بينها والالتحاق ببعض الجامعات يكون مكلفا للطلبة في بعض الأحيان وحتى الشهادات التي تمنحها الجامعات الأمريكية تختلف قيمتها وأهميتها في إدماج الطلبة المتخرجين في المجتمع وسوق العمل.⁷

هذا الزحف الوظيفي التنافسي للجامعة انتشر ليشمل غالبية البلدان الأوروبية بظهور المدارس المتخصصة وذلك لما لها من مزايا حول الطلب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

• إن هذا الاتجاه الوظيفي للجامعة أخذ بعدا آخر، فبحكمه التجاري والمالي والتنافسي أصبح يسير بمجلس إدارة، والأوساط الاقتصادية الخارجية أصبحت قوة فعالة في التسيير والتمويل وأصبح ينظر للأساتذة نظرة اقتصادية لا نظرة معرفية، بمعنى ما يقدمه الأستاذ للمجتمع وما يقدمه للاقتصاد، ويعامل كعامل إنتاجي واقتصادي، أي لم يعد ذلك الأستاذ الموظف وإنما أصبح الأستاذ الإنتاجي، الاقتصادي والتجاري وربما يكون هذا هو السبب المباشر الذي دفع بالنخبة العالمية بالهجرة - أو ما يسمى حاليا عولة الهجرة للأدمغة وحركية النخب المثقفة والعامة - والالتحاق بالجامعات الأمريكية الكبيرة وذلك لما تقدمه من إمكانيات مادية وعلمية ومالية .

• هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الجامعة الأمريكية الوظيفية قد قللت من شأنها العلمي والمعرفي بتخليها عن الاتجاه الهبولدي بل بالعكس، لأنه لا يمكن تجاهل أن معظم أو أغلب جوائز نوبل موجودة في الجامعات الأمريكية .

3- الجامعة الجزائرية بين الاتجاه المعرفي والاتجاه الوظيفي

إذا قمنا بعرض سريع للخطوط الرئيسية لمهام الجامعة كما تبينها المواثيق الرسمية (مراسيم، قرارات، توجيهات) يظهر لنا جليا أن الجامعة الجزائرية اجتهدت في الربط والمزج بين الاتجاه الهبولدي والاتجاه الوظيفي في التوجيهات والمهام المنوطة بها.

فهي من جهة مطالبة بالبحث العلمي والتقني والمعرفي المنحصر في القضايا النظرية والبحث في القوانين والنظريات والعمل على ترقيته ونهوضه، ويتجسد هذا من خلال البحوث والدراسات التي يجريها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في مختلف الميادين بغية المساهمة على تعزيز التراث العلمي والثقافي والعمل على تنميته واستمراره والحفاظ

عليه، ومن جهة أخرى فهي مطالبة بالاستجابة لاحتياجاتها الذاتية باستعمال عقلاني لأجهزتها ومواردها المادية والبشرية، أي أن الجامعة تقوم بوظيفة أساسية، وهي خدمة المجتمع، وذلك بتوظيف قدراتها ومؤهلاتها اجتماعيا واقتصاديا، فهي التي تقع عليها مسؤولية إعداد الإطارات اللازمة لمختلف مجالات النشاط الوطني، ولئن كان الطلبة أحرارا في تحديد اتجاهاتهم حسب ميولهم وقابلياتهم فمن الواجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات البلاد التي يفرضها النمو الاجتماعي والاقتصادي.

هذا الاتجاه الأزواجي المعرفي الوظيفي جعل الجامعة تعرف تطورا كبيرا من حيث توفر الهياكل القاعدية المتمثلة في خلق جامعات ومراكز جامعية ومدارس متخصصة متعددة مصحوبة بأحياء جامعية سكنية عبر كامل التراب الوطني، والذي رافقه تدفق عدد معتبر للطلبة في شتى الفروع والتخصصات العلمية والتقنية والأدبية والاجتماعية والإنسانية. كل هذا من أجل الاستجابة إلى الأهداف المسطرة من قبل المخططيين وأصحاب القرار المتمثلة في سوق العمل أي العمل على خلق علاقة ترابطية توافقية بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وبهذا تكون المهمة الرئيسية للجامعة هي جعل الجامعة في خدمة المحيط الاجتماعي لما يحتاجه من إطارات وكفاءات بشرية مهنية مؤهلة.

● وأمام كل هذه المتطلبات والتحديات حددت المهام الرئيسية للجامعة الجزائرية في⁸ :

- أ - العمل على إنتاج ونشر الثقافة الوطنية .
- ب - المساهمة في الجهود الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي والمشاركة في تمكين الرصيد العلمي الوطني .
- ت - تجسيد نتائج البحث ونشر المعلومة العلمية والتقنية .
- ث - العمل على إحداث شراكة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي .
- ج - تكوين الإطارات الضرورية واللازمة للاستجابة لشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .
- ح - التفتح على العالم الخارجي من أجل تبادل المعلومات وإثرائها .

من خلال هذا العرض السريع للمحاور الرئيسية لمهام الجامعة يتبين لنا أن مهام الجامعة الجزائرية هي العمل على ربطها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية والعمل على إدخالها في عمق وجذور المجتمع لتصبح أداة رئيسية للتغيير الاجتماعي المطلوب، بالإضافة إلى مسؤوليتها في إعداد الإطارات المؤهلة واللازمة لمتطلبات السوق ومختلف مجالات النشاط الوطني، تقوم الجامعة بتزويد هذه الإطارات بزيادة الثقافة العامة التي من شأنها أن تجعل الإطار - الخريج الجامعي - قادرا على فهم

قضايا عصره ومجتمعه ومحيطه وشعبه وذلك من خلال ربط المناهج الدراسية بقضايا المجتمع ، إذن الطالب الذي يدرس في الطب أو العلوم أو الاجتماعيات والأدبيات يشعر من خلال ما يتلقاه في المدرجات والقاعات بأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بوطنه وشعبه وحضارة بلاده وتاريخ أمته .

وفي هذا الإطار يرى بيار بورديو وباسرون "إن الجامعة تقوم بوظيفتين أساسيتين فهناك الوظيفة الداخلية وهناك الوظيفة الخارجية ، فالأولى تعمل على تكريس الجانب الثقافي وإعطائه شرعية البقاء ونقله من جيل إلى جيل ، أما الوظيفة الثانية فتكمن في اندماج الجامعة والتأقلم مع المعطيات الواقعية"⁹ .

إن طرح هذه المحاور يدفعنا إلى البحث عن مدى استجابة الجامعة الجزائرية للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومدى اندماجها مع المحيط الاجتماعي ، ومواكبة التحديات الجديدة التي أفرزتها التطورات العالمية وانعكاساتها على البلاد ، أو بعبارة أخرى ما هو موقع الجامعة وخريجها من المحيط الاقتصادي والاجتماعي الجديد في ظل التحولات الهيكلية السياسية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر والعالم معا .

4- الجامعة وموقعها من المحيط الجديد

إن الجامعة الجزائرية تمر بمرحلة تختلف تماما عن الفترات التي عرفتتها بعد الاستقلال ، وأواخر الثمانينات أين كانت هي المنتج الوحيد للمؤهلات البشرية التقنية والمهنية التي يحتاجها المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، بل إن الجامعة كانت غير قادرة للاستجابة وحدها إلى متطلبات سوق العمل من إطارات وكفاءات ، الأمر الذي أدى بأغلبية المؤسسات الوزارية إلى إنشاء معاهد ومدارس متخصصة بها وذلك قصد ضمان تكوين بعض إطاراتها ومواجهة النقص الموجود في سوق العمل ، وأبعد من ذلك لجأت بعض الشركات الكبرى مثل سونكوم sonacome ، وسونطراك sonatrach ، وسوناترو sonatro إلى التعاقد مع عدد من الطلبة أثناء دراساتهم ليتم توظيفهم مباشرة مع بعض الامتيازات كتوفير المسكن والسيارة .

أما المتخرجون الجامعيون الجدد الموجودون في سوق العمل (التقنيون خاصة) فيتم في غالبية الأحيان ، بعد توظيفهم ، رسكلتهم داخل المؤسسة المستقبلة أو إرسالهم إلى الخارج (أوروبا خاصة) لاكتساب مهارات وأنجع وأقرب لتتماشى وطبيعة المؤسسة .

كل هذه المؤشرات تدل على أن الجامعة كانت هي الممون الرئيسي لمتطلبات واحتياجات سوق العمل من إطارات وكفاءات ومهارات حتى وإن كانت هذه الأخيرة ناقصة في التكوين والمعلومات في بعض الأحيان فإن المسؤولية تقع ، كما رأينا على

المؤسسات المستقبلية لإتمام التكوين الإضافي المتخصص لغرض التحكم أكثر في السيرورة المهنية لإطاراتها .

● إن الفترة الحالية التي نعيشها وتعيشها الجامعة كذلك ، تختلف عن الفترة التي عرفتھا الجزائر حتى نهاية الثمانينات فرضتها عوامل خارجية عالمية متعددة تمثلت في سقوط جدار برلين سنة 1988 وانهايار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي زوال حلف وارسو الأمر الذي أدى إلى ظهور القطبية العالمية في العالم المتمثلة في العالم الرأسمالي التنافسي القائم على النجاعة والمردودية والانتاجية وسيطرته على السيرورة الاقتصادية العالمية وتحكمه في التوازنات الدولية السياسية والاستراتيجية .

إن هذا الواقع الذي أفرزته التحولات العالمية الجديدة كان له انعكاس وأثر على بقية دول العالم إما سياسيا أو اقتصاديا أو كلاهما معا ، أما آثار هذا الانعكاس على الجزائر فيمكن أن نجسده في النقاط التالية :

1.4- ظهور الإصلاحات السياسية

تجسدت في ظهور جمعيات وأحزاب وتيارات سياسية ، مختلفة بعدما كانت الساحة السياسية والاجتماعية تعتمد على الأحادية الحزبية والجمعية¹⁰ .

ففي الوسط الجامعي مثلا ، الذي كان يعرف تنظيميا واحدا ، ظهرت تنظيمات طلابية عديدة ومختلفة في مفاهيمها ورؤيتها ومشاريعها المستقبلية والتي هي في الحقيقة ماهي - كما أثبتتها بعض الدراسات - إلا تعبيرا واحتواء لمشاريع سياسية وحزبية خارجة عن الجامعة " حتى ولو أننا كنا نلمس هذه التيارات الادبولوجية والسياسية قبل التعددية ، إلا أن نشاطها كان محصورا في التظاهرات الثقافية والعلمية يعبر من خلالها الطلبة داخل التنظيم الرسمي والوحيد الموجود داخل الجامعة (الاتحاد العام للشبيبة الجزائرية unja)¹¹ .

2.4- استقلالية المؤسسات و خصوصية القطاع العام

لقد أصبح بقاء المؤسسات العمومية يخضع لمبدأ النجاعة والمردودية وما توفره من موارد وعوامل إنتاجية تنافسية مختلفة تضمن لها مكانة في السوق ، وبالتالي تضمن بقاءها واستمرارها في الممارسة والنشاط وإن لم تستطع هذه المؤسسات توفير هذه الشروط فإن مصيرها يكون إما البيع أو الخصخصة أو الزوال إن لم تجد من يتكفل .

وبهذا تكون الدولة قد تخلت عن السياسة الاجتماعية للعمل والتي كانت تعرف بما يسمى بالبطالة المقننة أين ، كان منصب عمل يشغله عدد يفوق وزنه ومدخوله وانتاجه كما بينتها الدراسة التي أجريت في شركة المواد الدسمة "SOGEDIA"¹² .

3.4 - دخول الرأسمال الأجنبي

بعدما كان الرأسمال الأجنبي ينشط في الجزائر بنسب محدودة أصبح اليوم بعد التخلي عن الاقتصاد المركزي التخطيطي ينشط بنسب كبيرة إن لم نقل مطلقة ، الأمر الذي يجعله يتربع على مركز قوة وقرار يحدد به نشاطه ويفرض منهج وطريقة عمله ويتبنى السياسة الاقتصادية التي يراها مناسبة لا على المدى القصير فحسب بل وعلى المدى الطويل الذي ما هو إلا امتدادا لنشاطه الأصلي الموجود في الوطن الأم .

إن الرأسمال الأجنبي يبحث دائما عن مكانة له في السوق وما وجوده في الجزائر أو في بلدان أخرى إلا لعوامل اقتصادية بحتة ، تتمثل في وجود اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية المتوفرة في عين المكان والتي توفر له عدة تكاليف (نقل ، جمركة ... الخ)¹³

زد على ذلك المرافق العامة من عقار وهياكل قاعدية وطاقوية والتسهيلات التي يتلقاها من السلطات العمومية لمباشرة مشاريعه ونشاطه واستقراره.

5- الجامعة ومواجهة المحيط الجديد

أمام هذا المحيط الجديد والمفروض في نفس الوقت ، تعرف المؤسسات الاقتصادية الوطنية ضغوطات متنوعة اتجاه الرأسمال الأجنبي المتمثل في الشركات الكبرى تكون متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان ، بما لها من خبرة طويلة في التسيير المالي والإداري والتحكم التكنولوجي وما تملكه من مؤهلات تنافسية ليس في بلدها الأصلي فحسب وإنما في كثير من الدول التي تمارس فيها نشاطها ، ونتيجة لهذا التحول أصبحت المؤسسة الاقتصادية (خاصة العمومية) أمام خيارات حتمية لمواجهة هذا المحيط الجديد الذي لا يعرف إلا المردودية والنجاعة في المصاريف والتكاليف.

- **الخيار الأول :** المواكبة التنافسية والعمل على البقاء والاستمرار وذلك بإعادة النظر في طريقة الهيكلة المادية والبشرية ، تتماشى والتكنولوجيات الجديدة وخلق طرق تنافسية متوازية مع الشركات الأجنبية تهدف إلى إيجاد مكانة لها في السوق ولما لا البحث عن أسواق خارج البلاد كما هو الحال لسونطراك SONATRACH .

- **الخيار الثاني :** يتمثل في عملية البيع والانتقال بالمؤسسة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص أي العمل على خوصصة القطاع العام ، وتتميز هذه العملية بالاستغلال العقلاني للموارد البشرية والمادية وذلك بتلخيص أكبر عدد من العمال والعمل على توفير أكبر إنتاج ممكن بأقل التكاليف البشرية والمالية .

- **الخيار الثالث :** تتجسد هذه العملية في غلق وتسريح عمال المؤسسة الاقتصادية التي لم تجد من يقوم بشرائها أو التكفل بعمالها .

إن هذا النوع من العملية (الخيار الثالث) تنجر عنه نتائج اقتصادية واجتماعية جديدة تتمثل خاصة في انخفاض إنتاج الثروة، ارتفاع منحى البطالة والتحاق جيش جديد من البطالين إلى سوق العمل .

إن شأن المؤسسات الوطنية إذن هو نفس شأن الشركات الأجنبية لبلادنا، حيث أصبحت مجمل الاهتمامات والانشغالات التي تحدد استراتيجيتها تصب في اتجاه واحد وهو دافع الربح وتكوين الرأسمال والعمل على تحقيق الاعتبارات الاقتصادية للسوق (النجاعة، المردودية، الإنتاجية) .

فلا يمكن إذن أن نطلب من هذه المؤسسات والشركات تبني سياسة اجتماعية ما، كما لا يمكن أن نطلب منها تخصيص مبلغ مالي لسد نقائص خارج نطاقها ونشاطها . كما لا يمكن أن نطلب منها تشغيل عمالة أكثر من طاقتها، لأن كل هذه المطالب زالت مع ظهور المتغيرات الجديدة التي أصبحت تميز المحيط الاقتصادي والاجتماعي الجديد المبني على الربح والمنافسة التي تحدد بدورها البقاء أو الزوال .

لقد أصبح الواقع الاقتصادي اليومي يترجم هذه الأطروحة التنافسية إذ نجد مؤسسات وطنية كبرى، خاصة في مجال الخدمات بدأت تلجأ إلى الخبرة العالمية في التنظيم والإدارة والتسيير بغض النظر عن جنسية الإطارات التي تعتمد عليها في نشاطها . وكأمثلة على ذلك نجد مطار هوارى بومدين الدولي، نزل الأوراسي، نزل مزفران، مؤسسات أصبحت تسيير بخبرات وإطارات أجنبية .

إن هذه الأطروحة التنافسية المبنية على البحث عن الكفاءات المتعددة الجنسيات عرفت الدول المتقدمة من زمن طويل بعيدين كل البعد عن النظرة الذاتية والشوفينية . فكرة التقدم في الولايات المتحدة واليابان، أولى وثاني قوة اقتصادية عالمية، طورت من طرف تقنيين ومدرّبين أوروبيين، حتى انجلترا البلد الذي طور قواعد هذه اللعبة اعتمدت على مدرب أجنبي (سويدي الجنسية) في كأس العالم 2006 بألمانيا وآخر إيطالي الجنسية في كأس العالم بإفريقيا الجنوبية سنة 2010 .

إن هذه المعطيات الواقعية والملموسة تؤكد وتعزز أن الفكر الاقتصادي الحديث يعتمد على منظومة اقتصادية عالمية واحدة وموحدة بدون قيود عرقية أو إقليمية هدفها الوحيد هو الربح والهيمنة والسيطرة على الأسواق العالمية .

إن الضغوطات المالية والعوامل التنافسية التي أصبحت تميز المحيط الاقتصادي الجديد إضافة إلى عامل الوقت الذي أصبح ثمينا، أدى بكثير من الشركات والمؤسسات إلى التخلي عن سياسة تكوين الإطارات فنجدها تلجأ إلى جلب إطاراتها معها أو القيام بعملية توظيف من مواطنين مختلفين، أي اللجوء إلى الكفاءات الأجنبية، أو البحث عنها

في السوق الوطنية وفق ما تقتضيه الشروط المهنية من خبرة ومعلومات، وكل ما يمكن أن تقوم به هذه الشركات أو المؤسسات بعد عملية التوظيف هي الرسكلة الدقيقة على المهام المحددة مسبقا لكل تقني أو إداري في وقت زمني محدود .

إن هذا الواقع الذي تمر به المؤسسة الاقتصادية الوطنية في الجزائر تمر به كذلك الجامعة الجزائرية لما تنتجه من مؤهلات وقدرات بشرية التي يجب أن لا يختصر دورها في المهام المسطرة مسبقا كما رأينا، وإنما مواكبة التطورات الحديثة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي ودخول الجزائر في المنظومة الاقتصادية والتجارية العالمية.

كل هذا يدفعنا إلى البحث عن مدى استجابة واندماج الجامعة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي الجديد ومدى مواكبة التحديات الجديدة على ضوء التحولات السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية .

يرى بعض الباحثين أن التوسع السريع الذي عرفته الجامعة الجزائرية لم يؤد إلى مبادلة الكم بالنوعية ولم يؤد كذلك إلى التكامل والترابط بين الجامعة والمجتمع ولذلك أصبح التفكير في التغيير حتمية لا بديل منها .

ويمكن تفسير أسباب هذه الهوة إلى غياب النظرة البعيدة أو الإستراتيجية للتعليم الجامعي والتناقض الموجود بين الخطاب الرسمي حول مهام الجامعة والواقع المعاش . إنه من البديهي أن الجامعة في أي بلد ما وفي أي فترة معينة من تاريخها وتطورها تخضع دائما إلى الاستجابة إلى واقعها، وكل مجتمع يؤسس جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية .

إلا أن الملاحظ في التعليم الجامعي عندنا يرى أنه يقدم مخرجات ضخمة لا تتأقلم في غالبية الأحيان مع متطلبات السوق (كما بينها الجدول رقم 01)¹⁴ :

جدول يبين : تطور عدد خريجي الجامعة الجزائرية و ذلك في الفترة (95/94 إلى 2005/2004)

السنوآت	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04
الشعب											
علوم دقيقة	2293	2154	2454	2167	2326	2458	2731	2635	2586	1884	1943
علوم تطبيقية	598	340	252	205	179	243	318	509	295	154	61
تكنولوجيا	9649	11388	10936	13386	11850	11509	12949	12940	14610	15779	15720
طب	1767	1490	1957	1744	2474	1853	1974	1714	2119	2288	2681
جراحة أسنان	118	190	277	271	392	360	379	492	398	498	641
صيدلة	217	211	205	321	308	313	316	354	531	863	1051
علوم البيطرة	584	630	666	695	641	544	623	756	771	762	591
علوم الطبيعة	1358	1734	2074	2159	2547	2541	3285	4278	4888	4426	4544
علوم الأرض	1032	1424	1055	1145	1378	1381	1172	1224	1507	1131	1069
علوم إقتصادية تسيير تجارية	3304	4006	4482	4993	5822	7787	9681	13473	16083	19384	21534
علوم قانونية	2086	2140	3386	2787	30761	3545	5214	8295	10823	15433	17233
علوم سياسية و علوم الإتصال	600	323	633	658	613	752	612	1363	1794	1606	2620
علوم الإجتماعية	2990	3245	3432	3625	3904	5790	6897	8035	6609	5312	9609
لغات و آدابها	1170	1567	1362	1310	1602	2649	3349	4786	4655	4791	7696
لغات أجنبية	1575	1715	2500	1893	2409	2761	3305	4338	5077	3661	4835
العدد الإجمالي لكل الفروع	29341	32557	35671	37323	39521	44531	52804	65192	72737	77972	91828

إن القراءة الأولى لهذا الجدول تبين تدني عدد خريجي التكنولوجيا والعلوم الدقيقة والعلوم الطبية والتوافق لخرجي الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية . ويرجع سبب أعداد هذه الشعب المذكورة لسبب تدني كلفة المقعد البيداغوجي مقارنة بالشعب التكنولوجية والشروط الصعبة للتسجيل فيها ، إضافة إلى تهرب الطلبة من التسجيل خاصة الشعب التكنولوجية بسبب المجهود العلمي الكبير الذي يتطلبه النجاح فيها وارتفاع معدلات الرسوب .

إن الدراسة التي أجريت في جوان 2013 حول أربع مجموعات من خريجي جامعة المدية لدفعات متخصصة ومختلفة تبين الحقيقة لهؤلاء الخريجين في محيطهم الاجتماعي كما يظهر جليا في الجدول التالي:

جدول رقم (02) يبين فئة من الخريجين الجامعيين وسوق العمل.¹⁵

التخصص	العدد	حالة بطالة	عمل مؤقت	عمل دائم
			يتماشى مع التخصص	لا يتماشى مع التخصص
إدارة أعمال	25	20	03	02
الحقوق	23	14	07	02
هندسة كيميائية	20	10	04	06
هندسة إلكترونية	18	06	07	05

إن النظرة الأولى لهذا الجدول تبين أن السوق لا يستوعب كل المتخرجين الجامعيين وذلك راجع إلى الأسباب التالية :

- غلق مؤسسات إنتاجية عمومية كثيرة في المحيط الاجتماعي للجامعة نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العمومية .

- تقليص اليد العاملة في المؤسسات العمومية الباقية والاعتماد على العقلانية في التوظيف والتشغيل.

- قلة الاستثمار في المجال الإنتاجي وظهور القطاع الخاص كقوة اقتصادية موازية تعتمد على العقلانية في التشغيل ، بل يذهب به الأمر إلى حد ممارسات تصرفات منافية لأعراف التوظيف المتفق عليها (يد عاملة غير مصرح بها ، التهرب الضريبي ، العمل بعقد لمدة قصيرة محددة تارة ومنتهية تارة أخرى .

- طابع المنطقة الفلاحي المعروف بزراعة الأشجار المثمرة والكروم وتربية الأبقار والمواشي. (الملاحظ أن جامعة المدية لا تحتوي على أي فرع يخص المجال الزراعي).
 إن ظاهرة البطالة و نقص فرص العمل، نتيجة محدودية سوق العمل تنتشر بكثرة في أوساط المتخرجين الجامعيين، هذه الظاهرة تخلق سلوكات و تصرفات عند الخريجين يمكن تفسيرها كما يلي¹⁶ :

- إن معظم خريجي الجامعة يتقبلون أي مهنة خارج تخصصهم و ذلك لما للبطالة من مشاكل مادية و نفسية على الفرد، إضافة إلى الضغوطات الاجتماعية التي يتلقاها البطال، كفقدانه للمكانة الاجتماعية المنتظرة منه، لذا نجده يقبل أي عمل يعرض عليه خاصة إذا كان قد مر بفترة بطالة .

- مهندس في الكيمياء يعمل في قطاع التربية (أستاذ مؤقت) يقول : " المهم نخدم وأتحصل على المصروف، سنتين مرت على دون أن أجد شيئاً، و عندما عرض علي هذا المنصب و لو بصفة مؤقتة تقبلته بدون تردد " .

- ليسانس في القانون يعمل في مكتب محامي يقول : " بصراحة كرهت الشوماج (البطالة) " .

... أمام نقص فرص العمل و محدودية سوق العمل و عندما يجد المتخرج عملاً خارج نطاق تخصصه بعد فترة من البطالة، يقبلها بدون تردد لأنه يرى أن الفرصة لم تتكرر مرة أخرى، لذا لو لم يقبل هذا النوع من العمل فسيبقى رهينا للبطالة التي ممكن أن تدوم طويلا .

-مهندس في الالكتروتقني : أستاذ مؤقت (مادة الفيزياء) في الطور المتوسط يقول : " اليوم إنني مؤقتا و ربما أصبح غدا دائما " وهكذا يتقبل المتخرج الجامعي عمل في إطاره أو خارج إطاره و لا يهم إن كان مؤقتا أو دائما .

إن معظم المتخرجين الجامعيين المتحصلين على عمل خارج تخصصهم لم يختاروه بقناعة، بل كانت هناك دوافع و ظروف تدخلت و أدت بالخريج إلى قبول ما يعرض عليه من عمل مهما كان نوعه .

إنهم يرون أن هناك فرق بين البطال و العامل في المجتمع، لكون الفرد البطال لا يساهم في الدخل الأسري و لا يتمكن من تلبية حاجاته و بهذا يصبح عالة على المجتمع و على أسرته لأنه لا يقوم بأي دور الذي من خلاله يحقق أهدافه و يحصل على المكانة الاجتماعية المرجوة، زد على ذلك أن المجتمع ينظر إلى الفرد البطال نظرة دونية، لذا يضطر الخريج الجامعي إلى تقبل أي عمل يعرض عليه و بذلك يثبت مكانته و أهميته

الاجتماعية من خلال ما يقوم به من مساهمة في الدخل الأسري و تحسين ظروفه المادية و المعيشية .

إن المجتمع يفضل الفرد الذي يعمل على البطال خاصة إذا كان في مجال تخصصه لأنه أكثر عطاء ومسؤول ومسؤولية كاملة على أداء عمله وبذلك يحقق النتائج والأهداف المسطرة من قبل مؤسسته و هيئته المستخدمة .

-مهندس الالكتروتقني يقول : هذه مدة سنتين وأنا أعمل في شركة خاصة ، لقد كسبت ثقة رئيسي وأصبحت أعوضه في مهامه ، وأثناء غيابه أتولى إدارة شؤون هذه الشركة ، وأصارحكم كذلك أن مستواي في اللغة الفرنسية والتحكم في الإعلام الآلي ساعدني كثيرا على التوظيف والاستقرار في هذه الشركة .

خاتمة

إن معظم المتخرجين الذين لقيناهم أكدوا لنا عائق اللغة الذي يعتبر مطلباً أساسياً للاندماج المهني ، لأن معظم المؤسسات المستخدمة تشترط المستوى في اللغة الفرنسية وتارة الانجليزية خاصة المؤسسات الأجنبية ، فبعض البطالين أكدوا لنا أنه أثناء الامتحان تطرح علينا أسئلة في التخصص وخارج التخصص خاصة في الاقتصاد والتجارة والسياسة وغالباً ما يكون الامتحان باللغة الفرنسية .

إن قيمة العمل إذن هي مصدر مكانة الفرد في المجتمع ، و أساس تحديد هذه المكانة هو نوع المهنة التي يمارسها المتخرج الجامعي بحيث كلما كان المنصب الذي يعمل فيه مهما كلما زادت قيمته ومكانته الاجتماعية .

إن التخصص وما يرتبط به من ميول وانسجام و استعدادات في الشخص العامل تمكنه من النجاح في ممارسة العمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الإنتاجية المطلوبة منه . إن تحقيق عملية إنتاجية ناجحة تتوقف أساساً على تقسيم العمل بين العمال حسب كل تخصصه العلمي في إطار التكامل البنائي الوظيفي كما يراه آدم سميث .

إن أصحاب التخصصات العلمية وأصحاب الخبرات الفنية ، أكثر انسجاماً على ما يقومون به من ممارسات مهنية حيث تبرز بينهم جماعات مبدعة خلاقة تحقق النمو والتقدم ، وهذا يتبين لنا أنه كلما كانت شهادة المتخرج الجامعي تتماشى مع عمله وتخصصه كلما قدم هذا المتخصص عملاً مفيداً ومنتجاً وكلما ابتعد عن تخصصه وميدانه فيكون بعيداً عن المنفعة الاجتماعية والاقتصادية و ميالاً إلى اليأس الذي يبقى يراوده كل يوم .

إن الملاحظة الهامة التي استخلصناها أثناء مقابلتنا مع الخريجين الجامعيين هو أنه بمجرد تخرجهم وحصولهم على الشهادة ودخولهم في محيط اجتماعي جديد تزول تلك العلاقة والتي كانت تربطهم بجامعتهم، فجامعتهم لا تهتم بمصيرهم بل لا تريد أن تعرف كيف أصبحوا وكيف اندمجوا، وهل السنوات التي قضيناها في التعليم والبحث قد استفادوا منها في حياتهم اليومية، وهل معلوماتهم وشهاداتهم لاقت ترحابا وتألقا ووجدت من يهتم بها ويطورها لتصبح أداة فعالة للتقدم والرقى الاجتماعي .

إن المعلومات حول المتخرجين التي تعتمد عليها الجامعة تقتصر في كثير من الأحيان على الدراسات والبحوث التي يقوم بها بعض الباحثين في الماجستير والدكتوراه، لأنه لا توجد فرقة بحث أو مصلحة خاصة بالجامعة تقوم بعملية المتابعة لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والمعطيات التي تسمح بتقييم وقياس أهمية ونجاعة البرامج التعليمية المدرسة، والشهادة الممنوحة في آخر الدراسة .

إن هذه العملية تكون بلا شك الأساس الحقيقي لمعرفة أهمية الجامعة وعلاقتها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تتكون فكرة ورؤية واضحة حول الاستمرار في التخصصات، أو القيام بعملية تغيير حول الفروع التي تتأقلم أو لا تستطيع التأقلم مع المحيط .

إن غياب العلاقة الفعلية بين الجامعة ومتخرجيها زاد من تعميق الهوة بين الجامعة والمجتمع إذ لا يمكن أن نتصور خطة تنبؤية أو تحديد برنامج يفي بالاحتياجات المستقبلية لما يتطلبه المحيط من إطارات وكفاءات بشرية، ولو أن البعض يرى أن الجامعة ليست مسؤولة على متخرجيها ومدى اندماجهم في الحياة العملية وإنما يقتصر دورها على المواكبة اليومية للمعلومات العلمية والتقنية والفكرية الحديثة، وأما الشهادات التي تقدمها هي شهادات معرفية والمسؤولية تعود إلى صاحبها الذي يبحث عن سبيل أقلمتها مع المحيط الجديد الذي سيلتحق به، هذا ما يفسر أن أغلب الجامعات مازالت تقدم شهادات متشابهة وبأعداد كبيرة دون مراعاة حاجة المجتمع إليها خاصة في العلوم الاجتماعية والآداب .

إن غياب العلاقة بين الجامعة والمتخرجين والشروط الكثيرة التي أصبح يفرضها القطاع الإنتاجي والاستمرار في فتح فروع وتخصصات لا تتماشى مع متطلبات المجتمع أنتج حظيرة من البطالين الجامعيين .

إن وجود جمعية للبطالين لخير دليل على أن هناك خلل بين ما تنتجه الجامعة وما يحتاجه المجتمع .

وعلى سبيل المثال كشفت جمعية الإطارات البطالة¹⁷ بجيجل عن ارتفاع في عدد البطالين من حاملي الشهادات الجامعية و عددهم حاليا 13 ألف بطلال من مجموع 60 ألف بطلال وأشار التقرير بأن هناك من حاملي الشهادات الذين يقبعون منذ أزيد من ثماني سنوات في فترة بطالة وهذا نتيجة لقلة المناصب وقلة الاستثمارات المنتجة القادرة على امتصاص هذه البطالة .

وهكذا يتبين لنا أن التعليم الجامعي ليس ترفا أكاديميا ، لأن معظم المتخرجين بحاجة إلى عمل أو وظيفة وبالتالي فإن الاهتمام به هو الاهتمام برأس المال البشري وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية والعلمية المتلاحقة وتعبئته تعبئة شاملة ومتكاملة لمواجهة احتياجات العصر والمجتمع .

وإذ يتفق المختصون على أن هناك ثلاث غايات يجب أن تحققها عملية التعليم في كل عنصر رابع وهو إعداد المتخرجين القادرين على مواجهة مطالب الحياة في ظل العولة وعبر عم هذه الغايات تقرير اليونسكو UNESCO¹⁸ : التعليم هو ذلك الكنز المكنون وصاغاها على الشكل التالي على الشكل التالي : تعلم لتعرف ، تعلم لتعمل ، تعلم لتكون ، تعلم لتشارك الآخرين.

وللخروج من هذه الحالة التي تتميز بها الجامعة الجزائرية إزاء الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة يرى جمال معتوق أنه بإمكان مواكبة الجامعة لهذه التحولات إذا توفرت الشروط التالية:¹⁹

1. تحديد أهداف وغايات التعليم العالي بدقة وموضوعية بعيدا عن العواطف والذاتية.
2. الإيمان بالعلم والعلماء .
3. ربط التعليم العالي بحاجة التنمية بكل أبعادها (الثقافية ، الاقتصادية والاجتماعية).
4. إعادة النظر في الطرائق والمناهج وجعلها تتماشى والتطور الذي تعرفه المعمورة كلها.
5. إدخال الوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم .
6. رفع ميزانية التعليم العالي .
7. إدخال نظام التحفيزات والتشجيعات المادية والمعنوية لصالح رجال التعليم العالي حتى يتفرغو كليا لمهامهم التعليمية والبحثية .
8. إعطاء حرية أكبر للمسؤولين على الجامعات في كل المستويات (مدراء جامعات ، مدراء الكليات ، رؤساء أقسام...).
9. إدخال عملية الانتخاب للمسؤولين على هذا القطاع من طرف زملائهم ، بدلا من سياسة التعيين والمركزية .
10. تشجيع البحث العلمي والتكوين التطبيقي.

11. إعادة النظر في كيفية إحداث المخابر وفرق البحث ومحاسبة أعضاء الفرق بناء على نوعية العمل المقدم .
12. وضع برامج سنوية خاصة بالرسكلة والتكوين لرجال التعليم العالي وبهذا يتسنى لهم معرفة ما يجري عند الآخرين .
13. تحديد مهام ودور الجمعيات الطلابية بشكل واضح ودقيق ومحاسبتها على نشاطها وعدم السماح لها بالقيام بنشاطات لا علاقة لها بمهامها .
14. الحفاظ والدفاع عن قداسة الحرم الجامعي والوقوف في وجه كل من يسعى إلى استغلاله لأغراض لا علاقة لها بالعلم والبحث العلمي .

الهوامش

- 1 - حسن شحاتة، مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 190.
- 2 - حسن شحاتة، نفس المرجع، ص.ص 190.191.
- 3 - حسن شحاتة، نفس المرجع، ص.191.
- 4- يعتبر النمساوي فييوم دي همبولت أحد الأقطاب الرئيسيين لهذا الاتجاه، وهو مؤسس جامعة برلين (1809-1810) وأول رئيس لها .
- 5- Frances.Robertl l'idiologie dans l'universite p.u.f paris 1964.p40.
- 6 -Charles fourier :les institutions universitaires,p.u.f. Paris1971.p 14 .
- 7 -Charles fourier :ibid. p25.
- 8-Benhlma ali, l'université algérienne, mutation et perspectives, doctorat 3em cycle, paris 5,1987.p138.
- 9 - P.bourdieu. J.passeron:les heritiers,ed de Minuit, Paris1966, p37.
- 10-Farhi(mohamed) :l'enseignement supérieur en Algérie et le recours à la formation à l'étrange. UNESCO. Paris:1982.p102.
- 11-Mebarki (Mohamed) :Sauver L'université .ed DAR EL CHARB, Oran2003.p151.
- 12 -ميسوم يحيى، الجهوية في الجزائر، دراسة مونوغرافية بشركة المواد الدسمة بلكور، الميناء، جوان 1983، الجزائر، ص.24.
- 13-Pierre Durant . les multinationales edition. le point.paris 2004 p138.
- 14- الحولية الإحصائية رقم 34 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر للسنة 2005/2004.
- 15- زردى علي مذكرة ماستر علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة المدية جوان 2014 ص113.
- 16-Boudelot charle, les étudiants , l'emploi, la crise MASPIRO Paris 1981 P.88.
- 17- جريدة الخبر 2007/11/01، العدد 5157، ص.06.
- 18- محمد قاسم عبد الله، أزمة التعليم العالي في الوطن العربي (واقع وبدائل)، مجلة الشؤون العربية، عدد 113، ربيع 2005، جامعة الدول العربية، مصر، ص.136.
- 19 - معتوق جمال :قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر دفاتر المخبر حول الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2006. ص.56.